قانون الجمعيات الجديد

محمد العويصي

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتطبيق قانون الصوت الواحد في انتخابات الجمعيات التعاونية الحالية، وهذا القانون الجديد أقره مجلس الأمة السابق، وقد فرحنا في إصداره لأنه يساهم في الحد من القبلية والطائفية والحزبية، وقد سمعنا عن مواقف حدثت في بعض الجمعيات التعاونية شملت مخالفات وتجاوزات إدارية ومالية كبيرة من بعض ضعاف النفوس الذين لا يبالون بأكل المال الحرام.

وهذه النوعية من البشر ذكرها الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف، حيث قال: "عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليأتين على الناس زمان لا يبالي المرء ما أخذ من المال من الحلال أم من الحرام".

ويذكر لي أحد الثقاة أنه رأى بأم عينه رجلاً في إحدى الجمعيات التعاونية يدفع عربته المملوءة بما لذ وطاب من الطعام والشراب والأواني المنزلية وكلّ ما خفّ وزنه وغلا سعره، ولما وصل بها عند الكاشير (المحاسب) كان عضو مجلس إدارة الجمعية في انتظاره فأمر الكاشير قائلاً: "لا تحاسبه هذا من الجماعة"! (أترك التعليق لكم).

والموقف الثاني فاز أحد الأشخاص في انتخابات جمعية تعاونية فجاء إليه الاحتياط الأول وطلب منه أن يتنازل له عن كرسيه مقابل شيك بمبلغ 60 ألف دينار! رفض العضو الفائز التنازل عن كرسيه، وعندما سئل لماذا لم تقبل بالعرض المغري؟

أجاب: 60 ألف دينار بسيطة في ظرف 3 شهور أحصل على أضعاف هذا المبلغ من الجمعية!!!

والموقف الثالث دخل أب مع ولده إلى إحدى الديوانيات وطلب من الحضور أن يصوتوا لولده في انتخابات الجمعية التعاونية، لأن ولده مدين بمبلغ كبير من المال!

عزيزي المساهم عزيزتي المساهمة انتخابات الجمعيات التعاونية وفقا للصوت الواحد طبقت حالياً، فنرجو منكم حسن الاختيار مع مراعاة توافر الشروط التالية في المرشح:

1 - الكفاءة.
2 - الأمانة.
3 - حسن السيرة والسلوك.
4 - الإخلاص في العمل.
5 - هدفه خدمة المساهمين في المنطقة.

* آخر المقال:

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أصدرت قراراً بحل مجلسي جمعية الصليبية وجمعية مبارك الكبير، وقرار حل جمعية الصباحية في الأيام المقبلة!

«تسعد صفحة «إضافات» الأسبوعية التي تصدر كل يوم سبت، أن تحتضن ردود القراء وتعليقاتهم وآراءهم وصورهم المرسلة إلى العنوان الإلكتروني edhafat@aljarida.com على أن ترد تعليقات القراء مرفقة ببيانات الاتصال الخاصة بالمرسل، ونشدد على أنه لن يلتفت إلى الرسائل المجهولة المصدر أو تلك المتضمنة لآراء تتنافى مع الموضوعية والمهنية انطلاقا من دور «الجريدة» ونهجها الرامي إلى إعلاء قيم حرية التعبير عن الرأي بحياد وموضوعية وتوازن».

نواف فهد البدر

حلم إبعاد «البدون»!!

لدى البعض والحكومة "حلم" بأن تقوم بإبعاد "البدون" ونفيهم خارج البلاد! وعبرت عن هذا الأمر تصريحات نسمعها منذ تأسيس أول جهة حكومية معنية بقضية "البدون" عام 1993، وقامت الحكومة منذ ذاك التاريخ إلى اليوم بالترويج بأن "البدون" ينتمون إلى بلدان أخرى وأنها ستقوم بإبعادهم!

الغريب أنها لم تبعد أحداً، وعادت الحكومة هذه الأيام إلى استخدام نفس الأسطوانة المشروخة في انتماء المتظاهرين "البدون" إلى بلدان أخرى، وأنها ستقوم بإبعادهم إلى بلدانهم. السؤال المنطقي لو كان فعلاً "البدون" الذين خرجوا في تظاهرات يملكون جنسيات بلدان أخرى ألا يكون الأجدر لهم الاختباء في منازلهم حتى لا تقوم الحكومة التي تملك جنسياتهم بترحيلهم إلى بلدانهم؟

أستذكر قبل عام وأكثر أننا قمنا بعمل حملة كبيرة في وسائل التواصل الاجتماعي، وطالبنا الحكومة بترحيل "البدون" الذين تدعي أنهم يملكون مستندات ووثائق تثبت جنسياتهم الأصلية، ولم تقم الحكومة بأي إجراء من هذا القبيل، والكارثة أن "الجهاز المركزي" أعلن أنه يملك وثائق لعدد كبير قدر بـ67 ألفاً من "البدون" ينتمون إلى بلدان أخرى، وأنه لديه الوثائق والمستندات!

والمصيبة أن هذا الكلام مر عليه أكثر من عامين وتكرر مرات عدة ولم يقم أحد بمحاسبة الحكومة والجهاز المركزي لعدم اتخاذه إجراءات ضد من يدعي أنه يملك وثائق تدينهم، ونحن كناشطين في قضية "البدون" نعلم تماماً عدم مصداقية هذه المعلومات والأخبار، وأتساءل أيضاً أين نواب مجلس الأمة من محاسبة الحكومة لعدم اتخاذها إجراءات ضد من تقول إنهم أخفوا جنسياتهم ولديها الدلائل؟!

وفي التظاهرات الأخيرة تم اعتقال الناشط عبدالله عطالله العنزي، وهذا الاعتقال ليس الأول بل سبقه اعتقالات كثيرة، وبعضها كنت أنا شخصياً متهماً معه في نفس قضايا التظاهر، وكان يدون في خانة الجنسية له أنه غير كويتي!

والآن تدعي وزارة الداخلية فجأة و"بقدرة قادر" أنه سعودي الجنسية! علماً بأنه مسجل في "الجهاز المركزي للبدون" ولديه بطاقة أمنية تصدر لـ"البدون" ويحمل إحصاء 65 ولديه أقارب كويتيون، وكذلك الحال مع الأخوان عبدالحكيم وعبدالناصر الفضلي اللذين أيضاً اعتقلا مرات عدة لدورهما ونشاطهما في قضية "البدون"، وروجت عدد من وسائل الإعلام أنهم عراقيون، وأنه سيتم ترحيلهم إلى بلدهم! فجأة وبكل تجن يتم الترويج للأكاذيب فقط لتشويه قضية "البدون"، وتشويه صورة من يطالب في حقوقه المشروعة في المواطنة، والغريب أن المتظاهرين "البدون" يطالبون بإحالتهم إلى القضاء الكويتي حتى يتم إنصافهم والحكومة تتهرب من مواجهتهم قضائياً.

نحن في عصر الحريات والكرامة والتطور، ولم يعد "البدون" كالأمس يتم تزوير المعلومات وتشويه صورتهم دون رد، لقد أصبح لدينا إعلام حر إلى حد ما، ووسائل التواصل الاجتماعية فتحت لنا مجالاً حتى نوضح للشعب الكويتي الحقيقة الكاملة.

* الحرية- للمعتقلين - البدون

الحل الأمثل للأزمة المالية المتوقعة

أحمد الفقم العازمي

من المعروف أن الكويت تعتمد على مصدر وحيد للدخل وهو النفط، وأن كثيراً من المهتمين يرون خطورة هذا الأمر ويطالبون بضرورة تنويع مصادر الدخل، ولا جدال في ذلك بلا شك، ولكن الخطر الأكبر من هذا هو أن ما يقارب 90% من الميزانية العامة للدولة تصرف على الرواتب وما في حكمها من مكافآت وحوافز وبونصات وغيرها، وهو أمر غير مقبول في أي نظام مالي لأي دولة، لأن أي انخفاض في دخل الدولة سيؤثر مباشرة في ميزانية الرواتب، ولن تفي الـ10% المتبقية من ميزانية الدولة لتغطية هذا الانخفاض في الدخل العام لها.

ومن هنا يأتي التخوف الحكومي من أن استمرار الوضع الحالي للمصروفات سيؤثر مستقبلاً في إمكانية الدولة على دفع رواتب الموظفين مواطنين كانوا أو مقيمين؛ ولذلك ينبغي أن يكون تحرك الحكومة لمعالجة هذه النقطة بالتحديد، وهي خفض نسبة ما يصرف من ميزانية الدولة على الرواتب، بحيث إذا ما تدهورت أسعار النفط مستقبلاً (وهو أمر متوقع حسب الدراسات) وانخفضت معها الميزانية العامة للكويت فإن بالإمكان حينها تغطية هذا التدهور من خلال المصروفات الأخرى غير الرواتب، ولكن السؤال المهم: كيف يمكن للحكومة خفض نسبة ما تصرفه على الرواتب من 90% من ميزانية الدولة إلى نسب أقل وأكثر قبولاً من غير أن يتبع ذلك خفض لرواتب الموظفين؟!

إن الحل باختصار هو في إعادة تشكيل الهياكل الإدارية في جميع وزارات ومؤسسات الدولة، بحيث يتم تقليل أعداد المناصب الإشرافية والقيادية في الهياكل الإدارية الجديدة، لأن هذه المناصب القيادية والإشرافية (مدير، وكيل، وكيل مساعد وغيرها) هي التي تستنزف الجزء الأكبر من ميزانية الرواتب، كما أن كثرة الوظائف الإشرافية في أي وزارة تعيق العمل وتؤدي إلى بطء إجراءات تخليص المعاملات داخل هذه الوزارات، فبدلاً من أن يحصل المراجع على توقيع واحد لإنهاء معاملته نراه حالياً في وزاراتنا يحتاج أن يدور على كثير من الموظفين لإنهاء معاملته بدءاً من رئيس القسم ومدير الدائرة ومدير الإدارة والوكيل المساعد والوكيل و... و.... حتى يدوخ هذا المراجع المسكين.

والطريقة المثلى لتقليل الوظائف القيادية والإشرافية هي من خلال تفعيل قانون إحالة من خدم 30 سنة في الوظيفة إلى التقاعد حتى تصبح هذه المناصب شاغرة، ومن ثم يتم إلغاؤها من الهيكل الإداري الجديد، وبالتالي توفير جزء كبير من ميزانية الدولة التي تصرف على الرواتب.

ناصر حضرم السهلي

دويلات الخليج!

الفكرة الطموحة التي تحوم داخل عقول المفكرين والساسة وأهل الرأي في الخليج العربي تجعلنا نتفاخر ونتباهى أمام الشعوب أن لدينا مثل هذه العقول الراقية جداً. في الفترة السابقة تم طرح قضية كبيرة هي "الكونفدرالية الخليجية"، وهي اتحاد دول الخليج في الشؤون الخارجية والدفاع والعملة المشتركة، وبقاء لكل دولة سيادتها، وهذا معنى من معاني مصطلح الكونفدرالية!

لاشك أن ذلك كلام رائع وأحلام رائعة لكل مواطن خليجي يتمنى أن تكون واقعاً ملموساً، لكن هناك إحباطات في واقعنا الحالي... لهذا دعونا نتكلم عن كيفية تحقيق هذه الأحلام والقفز فوق كل الإحباطات الحالية. يجب قبل أي شيء أن نتدبّر ونفكر لماذا واقعنا مليء بالإحباطات ولا يبشر بأن يكون هناك اتحاد وانسجام بين دول الخليج؟!

قبل مدة كان هناك طموح بأن تكون هناك عملة خليجية موحدة تجمع بين كل دول الخليج مثلما الحال مع الأوروبيين، لكن المحبط أننا لم نر هذه العملة إلى وقتنا الحالي، وقد تكون أحلام يقظة!

وسبب الإحباط الآخر هو الحدود بين دول الخليج من تفتيش وجمارك وجوازات، وأسلاك شائكة، وشباك حديدية، وحوائط أسمنتية، ورجال أمن، وإنفاق هائل من الحكومات الخليجية على الحدود، كأننا لسنا في خليج واحد، عاداتنا وتقاليدنا متقاربة، وعقيدتنا واحدة، ومصيرنا واحد! ألا يكفي أن تكون هناك عبارة "مرحباً بكم" أو مركز صغير مثل دول أوروبا؟!

في بعض الأحيان أشعر بالملل من هذه الإجراءات الروتينية المملة، وأتمنى أن أكون سمكة لأدخل أي بلد خليجي وأخرج منه من دون أن يسألني أحد أين جوازك أو إلى أين أنت ذاهب؟ وعلى حد علمي أن الأسماك لا تحمل جوازات سفر وهويات!

أحد مثيرات الإحباط الأخرى أن مسؤولي الخليج ليس بينهم انسجام فكري، الكل يسير حسب آرائه وأهوائه، ليس هناك استراتيجية معينة ولا خطة سير واضحة، ولا تفكير واحد، فالكل يقول نفس الكلام، لكن الأفعال تختلف من مسؤول إلى آخر! مثلما حدث أخيراً من سحب سفراء بعض الدول من قطر، وهذا أمر آخر يثير الإحباط، وليس بسيطاً أو سهلاً، وقد تكون له أبعاد وتداعيات مستقبلية تزيد من التوتر النفسي الذي يسبب حساسيات بين مواطني الخليج وفقدان هوية وتشتت مفهوم الانتماء الخليجي!

في نهاية الأمر، أعود إلى حلمي بأن يسهم الاتحاد العسكري والسياسي والاقتصادي، الحقيقي والفعلي، في زيادة قوة دول الخليج، وأن يكون حائط صد منيع بيننا وبين المنطقة الساخنة التي حولنا، ورادعاً أمام مساعي الأعداء الذين يحاولون إضعافنا وتفكيكنا إلى دويلات مشتتة، وحديقة خلفية للدول الكبرى!

يوسف سليمان شعيب

بعيداً عن السياسة

اليوم سنبتعد عن السياسة والحديث فيها لمعرفتنا ويقيننا أنكم أعزاؤنا قد تشبعتم من كثرة القيل والقال في السياسة، وأصبحتم مثقلين بالهموم والنزاعات والقصور والسرقات، وترون كل يوم بأم أعينكم ذلك الفساد المستفحل في أروقة الوزارات والجهات والمؤسسات الحكومية، ولكن دعونا اليوم نتكلم معكم عن قضية قد لا يهتم لها الكثير إلا أصحاب العلاقة بالأمر وأصحاب الاختصاص فيه.

قضيتنا اليوم لا تخلو من السرقة والنصب، قضيتنا بدأت تكبر وتستفحل بسبب عدم وجود رقابة أو جهة متابعة له.

قضيتنا تتعلق بالتدريب والتنمية البشرية، فلقد لاحظنا في الآونة الأخيرة مجموعة من المصائب في هذا الحقل، سنتعرض لبعضها لضيق المساحة، فأولاها تلك المسميات التي تطلق على المدربين (مدرب محترف- مدرب عالمي- مدرب دولي- مستشار تدريب- كبير مدربين- خبير تدريب) وغيرها من المسميات التي ما أنزل الله بها من سلطان.

هذه المسميات على أي أساس أو معيار يتم إطلاقها على المدرب، لنأخذ وندرس الطريقة التي يتم على أساسها أخذ هذه المسميات.

يذهب الشخص لدورة إعداد مدرب (دعونا نطلق عليه "مبتدئاً")، في حين المسميات له مختلفة من شخص إلى آخر بناء على مدرب الدورة أو الجهة التي ستصدر الشهادة أو المنظمة للدورة، فأحدهم يطلق عليه مسمى (مدرب مرخص)، وآخر (معتمد)، وآخر (محترف)، ورغم اختلاف المعنى من لقب إلى آخر، فإن الجميع يجب عليه أن يشترك في دورة تكون ساعات التدريب فيها ما بين (55-60 ساعة)، من هذه الدورة يتخرج مدرب يكون مبتدئاً، حصل على كل أساسيات التدريب، وهنا نطلق عليه مدرباً مرخصاً أو مبتدئاً، ويجوز له أن يباشر عملية التدريب حسب تخصصه أو في مجال معين يثبت أنه قد تدرب على أيدي مختصين في ذلك المجال، ولا تكون الأمور على المزاج والهوى الشخصي.

وبعد أن يقدم دورات في المجال المسموح له بها لعدد ساعات معينة أو مدة زمنية ممارساً التدريب فيها، يحق له دخول دورة ترقية في السلم التدريبي لينتقل من مدرب مبتدئ إلى الدرجة الأعلى، وهكذا بين كل مسمى ومسمى يجب أن يكون هناك ساعات تدريبية يقدمها أو فترة زمنية يمارس التدريب فيها.

وفي كل ترقية يجب أن يتم تسجيل هذه الترقية في جهة حكومية أو نقابة خاصة بالمدربين في التنمية البشرية.

أيضا الساعات التدريبية لإعداد مدرب مبتدئ، يجب ألا تقل عن 60 ساعة تتخللها أساسيات خاصة بالتدريب، وأداء عروض تقديمية لمعرفة إمكانات كل شخص، وهل يصلح لأن يكون مدرباً في التنمية البشرية، ويكون ذلك من خلال تقييمه تقييما دقيقا يبين مهاراته وإمكاناته وقدراته؟.

وهذا التقييم يطبق في كل مرحلة من مراحل الترقي في السلم التدريبي، حتى يكون في ساحة التدريب من يستحق أن يكون مدرباً في مجتمعه، ويكون عوناً في تنمية أبناء المجتمع، ولا يكون علّة عليهم، فلقد أصبح التدريب مهنة من لا مهنة له.

الأمر الثاني من مصائب التدريب، الذي نود أن نتطرق إليه هو تلك السرقات للأفكار والموضوعات، ويبدو أن بعضهم يطبقون المثل الشعبي "من سبق لبق"، مبتعدين كل البعد عن أهم صفة في المدرب، وهي الأخلاق والأمانة، ففي المجال الواحد أصبح هناك متنافسون كثر، وما ان يعلن أي مدرب دورة أو ورشة أو ملتقى أو أي شيء، إلا تسابق الآخرون في تقديم نفس الدورة بمدة أقل ورسوم أقل، دون الاعتراف بالزمالة المهنية واحترامها. ويظن البعض أن سرقة الأفكار إنما هي "فهلوة وشطارة"، وأن أسماء الدورات والورش ليست حكراً على أحد، صحيح هذا التبرير، ولكن الأمر سينظر له من زاوية الفقر الفكري الذي لديك وضحالته، والمصيبة من يقدم برنامجاً تدريبياً بنفس الاسم والأهداف والمحاور وتصل بعض الأمور إلى حجز نفس القاعة واستخدام نفس التطبيقات، بالعربي الفصيح copy and paste.

ومصيبة أخرى نطرحها في هذا الحقل، هي تقديم دورات متخصصة دون امتلاك ذلك التخصص أكاديمياً، أو حتى فنياً من خلال الاشتراك في دورات عدة في ذلك التخصص.

ربما يكون ذلك المدرب مطلعا في مجال معين وأعجبه، ففكر في أسلوب وطريقة لتقديم دورة للجمهور، فإن لم يكن متمكناً من المادة كتمخصص، فكيف سيغير من قناعات الحاضرين؟ وكيف سيجيب عن الأسئلة المتخصصة؟... سيكون هذا بمنزلة ذم لكل المدربين.

وأيضاً المدربون الذين يقدمون دورات تحت أسماء مراكز وفرق أغلبها ليس لها تراخيص رسمية من الدولة لمزاولة نشاط التدريب، في حين أن هناك شركات كبيرة ومعاهد ومراكز متخصصة في التدريب، ولها تراخيص رسمية لمزاولة نشاط التدريب.

كل هذه المشاكل وغيرها الكثير، يتعين حلها بإنشاء جهة تكون مسؤولة عن التدريب في التنمية البشرية بالكويت، يكون لها صلاحيات؛ كالاعتماد، وحفظ الحقوق الأدبية، وإصدار مخالفات وغرامات بحق كل من يخالف النظم والقواعد التي يحددها القانون، ولا تسمح لأي جهة بأن تفتح مجالاً لتأجير قاعات ما لم تكن مرخصة من قبلها، وفق شروط وضوابط القاعات التدريبية الدولية، وتضع نظاماً لدورات إعداد المدربين، كساعات تدريبية ومن يحق له إعطاء هذه الدورات.

كما يجب أن تكون تلك الجهة المعتمد الرسمي لتلك الشهادات الصادرة من شركات التدريب، وكذلك الشهادات التي تعطى من جهات خارجية كجامعات ومراكز تعليمية وتدريبية دولية.

حقل التدريب في التنمية البشرية مليء بالهموم والمشاكل التي لا حصر لها، والجهات الحكومية المعنية بهذا الحقل من قريب أو بعيد، لا تحاول الخوض في مشاكله... ولا ندري ما الأسباب؟

انظروا إلى هذا الحقل بعين الاهتمام، فالفساد قد وصل إليه.

وما أنا لكم إلا ناصح أمين.

صباح الخير يا قطر

يوسف عوض

دول مجلس التعاون ليست ساحة للمزايدات الرخيصة لمن يريد الاصطياد بالماء العكر، وأياً كانت الخلافات فهي بين إخوة وأهل، ولن تلبث إلا لتعود العلاقة أقوى وأمتن وأوثق.

لقد ساءني كما ساء أي خليجي ما حدث من سحب للسفراء بين تلك الدول العزيزة علينا، ولن أدخل في تفاصيل ما حدث أو دهاليزه، فلن يقدم ذلك عندي أو يؤخر، وكان واضحاً أن خطوط الخلاف العريضة تتمحور حول مصر، ومشاكل الشيعة في البحرين، ولعل استشهاد الضابط الشحي هو الذي أخرج ما في الصدور إلى العلن.

واضحٌ أن السعودية فيها وقفة نفس مع قطر، وواضحٌ أن الإمارات تنظر بعين الريبة إليها أيضاً في استشهاد الضابط الإماراتي، والبحرين عندها ما عندها من عتب و"شرهة".

في المقابل أيضاً قطر لا تريد أن تترك ما يحدث في مصر من حيث دعمها للإخوان، فترى أن من حقها كدولة ذات سيادة أن تعمل ما تراه مناسباً لها ولمصالحها، ويعتقد الساسة القطريون أنهم يتعرضون لحملة ظالمة من أشقائهم في مجلس التعاون، وكلنا يتذكر في الأمس القريب ما حدث من تدخل محمود من أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد في محاولاته العديدة لرأب الصدع في جدران البيت الخليجي، حيث بذل جهوداً شتى لإصلاح الوضع، وأخذ معه الشيخ تميم بن حمد وجلسا مع خادم الحرمين الشريفين، والأمير سلمان ولي العهد، وتوقعنا خيراً، وبأن المياه عادت لمجاريها، ثم جاء الشيخ تميم إلى الكويت واجتمع بحضور الشيخ صباح بوزراء الخارجية، ويبدو أنه لا نتيجة!

لا ننسى توتر العلاقة بين الدوحة وأبوظبي أثناء تلك الاجتماعات، والعتب الإماراتي الشديد على قطر؛ لذلك فإن ما حصل من سحب للسفراء هو تحصيل حاصل.

"اشتدي يا أزمة تنفرجي"، هذا لسان حالي عندما علمت بطلب الشيخ صباح من أخيه السلطان قابوس التدخل بين الأشقاء، وكم كنت أتمنى أن يتدخل الشيخ صباح شخصياً، ولكن له العذر ولست مبالغاً إن قلت إن أنظار أهل الخليج تتجه نحوه لما يملكه من تقدير ومحبة وثقة بين كل الأطراف، أسأل الله أن يشافيه ولا بأس طهور يا أبا ناصر.

المزعج في الأمر هو المزايدات بين عدة وسائل إعلام خليجية، من كيل للاتهامات وتلميحات كل دولة ضد الأخرى، حيث انجرف قلة من المراهقين سياسيا وإعلاميا أو حتى بعض متكسبي ومتسولي السياسة بضرب شعب بشعب، ونسوا أننا وحدة واحدة. وهذا الخلاف سيكون عابراً، وسينتهي بمشيئة الله وجهود المخلصين، فالمحبة واحدة لكل هذه الدول الغالية والعزيزة على أنفسنا.

قرأت بعض التغريدات المؤسفة، وبعض المقالات المسيئة، ونسي البعض أن ارتباطنا بالدوحة هو نفسه ارتباطنا بالرياض وأبوظبي والمنامة، وأعجبني القرار القطري بعدم التعامل بالمثل بسحب سفراء قطر، وإن كنت آمل أن تنظر الدوحة بجدية إلى ما حدث، فهو ليس وليد اليوم، إنما هو فصل جديد من تراكمات سابقة، ولعلها فرصة لغسيل القلوب، والمصارحة قبل المصالحة، وبدء صفحة جديدة من الثقة والوفاق.

أسأل الله أن تعود العلاقات كما كانت وأفضل، وهذا خلاف الفائز فيه خاسر، قال تعالى "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا".

لن نعيد البداية

د. نادية القناعي

أسوأ شعور يتملكنا هو أن نعتقد أن اختيارنا خاطئ، أو أن الاختيار الآخر الذي لم نختره هو الأجدى، ففي هذه الوهلة تبدأ تواشيح الندم المتسمة بالضجر والمصاحبة لكلمة لو، ويبدأ سرد مثالب ما اخترناه ومفاضلته باختيار آخر، وكأن ذلك الاختيار هو السعادة الأبدية.

فكم منا اختار تخصصاً في دراسته، وهو يتحسر الآن على شيء مر عليه أشهر أو سنوات!

وكم من رجل أو امرأة يندبان حظهما على اختيارهما لشريك الحياة، ولهما الآن ربما أحفاد!

أصبح التبرم من أمر قد عفا عليه الدهر عادة سيئة نتبناها في حياتنا، فنضرب كفاً بكف ونتحوقل فقط لأننا نزعم أن ما انتقيناه هو الأسوأ، وأنا أجزم أنه لو حصلت معجزة خارقة وعاد الأمس لاخترنا ما اخترناه.

محمود درويش يقول في ورد السياج "إذا كان لي أن أعيد البداية، أختار ما اخترت".

ونحن لو عادت بنا البداية أيضاً فسنختار ما نحن عليه الآن، فلماذا هذا الشقاء في ندب الحظ الذي لا جدوى منه؟

لنفرض جدلاً أنه لو عاد بك الزمن ليقع اختيارك على أمر آخر، فهل تجزم أنك لن تتبرم أيضاً من اختياره؟

العقل والتفكير!

عوض مسعود الزهراني *

- أهم ما يتميّز به الإنسان عن غيره من المخلوقات هو "العقل".
- العقل البشري هبة الله للإنسان للتفكير في مخلوقاته سبحانه.
- سبحانه وتعالى خلق الإنسان وميّزه عن سائر مخلوقاته ليُفكِّر ويُبدع.
- الإبداع هو إنتاج وإيجاد فرص جديدة للحياة لم تكن متوافرة في المجتمع.
- المجتمع عبارة عن مجموعة كائنات مختلفة في كل شيء إلا الذكاء.
- الذكاء لا يختلف بين البشر، فهو إما ذكاء فطري، أو ذكاء مكتسب من الحياة.
- الحياة أجبرتنا على العيش فيها، فاختر لنفسك أن تعيش فيها إما سعيداً وإما شقياً!
- الشقاء في الدنيا... "حسب وجهة نظري" أن تجعل من نفسك أضحوكة للآخرين!
- الأضحوكة... هو مَن جعل نفسه "مقيداً" ضمن تفكير الآخرين!
- مثال للإنسان الأضحوكة... هو مَن يُعطي عقله إجازة، ويجعل غيره يُفكِّر نيابة عنه!
- في الحياة... إما أن تكون قائداً للآخرين، أو تكون رقماً مضافاً لا فائدة منك!
- إذا كنت قائداً للآخرين، فأنت تدعو للتغيير الإيجابي في سلوك وثقافة الآخرين.
- ثقافة المجتمع تتغيّر بالتفكير الإيجابي في الحياة.
- التفكير الإيجابي لا يكون إلا بالعقل والحكمة التي أعطيت لكل إنسان.
- الإنسان... عبارة عن عقل وقلب، فمن تختار أن يكون رفيقك في الحياة؟!
- إن اخترت قلبك، فستقع في إشكاليات الحياة المُعقَّدة التي لا ينفع معها إلا العقل!
- وإن اخترت عقلك، فقد وضعت نفسك في أولى خطوات الاستفادة من العقل الذي أضعنا سنين العمر في تركه جانباً، واستعنا بمشغلي عقول آخرين بدلاً عنه.

* السعودية